خدمت في الجيش الاسرائيلي بعد تشكيله في العام ١٩٤٨[٢٦].

وبالتأكيد فان نسبة من خدم في الجيش الاسرائيلي في دورات الكنيست الست الثانية هي أكبر بكثير ممّا كانت في الدورات السابقة، ذلك ان نسبة التجنيد في اسرائيل من بين الشباب تزيد على ٩٠ بالمئة، وهي النسبة التي ينبغي ان تكون مقاربة لمن خدم في الجيش الاسرائيلي من أعضاء الكنيست، ممّا يعني ان نسبة تأثير المؤسسة العسكرية في الكنيست صارت أكبر وأعمق أثراً.

غير ان الامر الأهمّ يتمثّل في وجود بعض كبار الضباط المتقاعدين في عضوية الكنيست، وغالبيتهم من رؤساء الاركان، أو من ضباط المخابرات. وفي الكنيست الحادي عشر (١٩٨٤ ـ ١٩٨٨) وصل الى عضوية الكنيست عدد من هؤلاء، أبرزهم رابين وبارليف وغور وايتان، وجميعهم كانوا رؤساء أركان سابقين؛ الى جانب ضباط آخرين، منهم وايزمان وشارون ونئمان وران كوهين وماتي بيليد ومردخاي بار ـ أون[٢٧].

وقد جدّدت نخبة كبار الضباط وجودها في الكنيست الثاني عشر في انتخابات العام ١٩٨٨، ففاز بالعضوية من رؤساء الاركان السابقين كل من رابين وايتان وبارليف وغور؛ ومن كبار الضباط يهوشع ساغي وران كوهين ويوفال نئمان وبنيامين بن ـ اليعازر وشارون ووايزمان[٢٨].

ويمتد تأثير المؤسسة العسكرية في افراز نخبتها الى الاحزاب والحركات السياسية في اسرائيل. وهناك العديد من المؤشرات، من أبرزها ان هناك العديد من كبار الضباط المتقاعدين الذين قادوا، أو أسسوا، تنظيمات حزبية، أو انهم تبوّأوا مناصب قيادية عليا وبارزة في حركة العمل الصهيونية وتنظيماتها، وبخاصة حزب «العمل» الاسرائيلي. ومن بين الشخصيات القيادية لحركة العمل يغئال آلون ويغئال يادين وموشي دايان وحاييم لاسكوف وحاييم بارليف وآخرون، أبرزهم حالياً رابين، وهو الشخصية الثانية في حزب «العمل»، والتي تتصارع مع بيرس على مركز الزعامة.

واذا كان عدد الشخصيات السياسية من أصول عسكرية يبدو في قيادات تكتل الليكود أقلّ ممّا هو عليه الحال في تجمع المعراخ ـ وهناك أسباب متعدّدة لذلك ـ فان في صفوف الليكود شخصيات سياسية من العسكريين السابقين، أبرزها الجنرال شارون. وقد اتّجه بعض كبار الضباط السابقين، أو الاحتياطيين، الى تشكيل، وقيادة، تنظيمات سياسية من الاحزاب الصغيرة. من أبرز هؤلاء يوفال نئمان، الذي أسّس، ويتزعّم، حركة هتحياه[٢٩]؛ ورفائيل ايتان، الذي أسّس، بعد ان غادر رئاسة أركان الجيش، حركة تسومت[٣٠]؛ وهناك ران كوهين، الذي تولّى، بعد انتهاء خدمته كعقيد في الجيش مطلع العام ١٩٨٤، منصب رئيس ادارة حركة شيلي[٣١].

ان افراز المؤسسة العسكرية لنخبتها السياسية في السلطة التنفيذية والهيئات التمثيلية، وفي الاحزاب والحركات السياسية الاسرائيلية، انما هو تعبير عن وضع سياسي داخل المؤسسة، جسّدته عمليات التصويت في الجيش الاسرائيلي ابّان انتخابات الكنيست الثاني عشر، في العام ١٩٨٨، والتي جاءت طبقاً للنسب التالية: الليكود ٣٥,١ بالمئة، المعراخ ٢٩,٠ بالمئة، هتحياه ٨,٩ بالمئة، راتس ٦,٥ بالمئة، تسومت ٤,٨ بالمئة، شاس ٢,٥ بالمئة، المفدال ٢,٣ بالمئة، شينوي ٢,٢ بالمئة، موليدت ٢,٠ بالمئة، اغودات يسرائيل ١,٦ بالمئة، ديكل هتوراه ٠,٦ بالمئة، حداش والتقدمية وبراوشة ٠,٢٥ بالمئة. وفي المحصلة الاجمالية، حصل الليكود والاحزاب اليمينية على ٥١ بالمئة من مجمل الاصوات داخل الجيش الاسرائيلي، مركز الثقل الاساسي للمؤسسة العسكرية الاسرائيلية[٣٢].

واضافة الى الجوانب السابقة في علاقة المؤسسة العسكرية بالمجتمع الاسرائيلي من